من خلال تقديم المساعدات للأسر كإحدى وسائل الحماية الاجتماعية

وزير الشؤون : حريصون على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية

الشيخ فراس الصباح مترئسا وفد الكويت المشارك بالاجتماع

الدوحة - «كونا»:أكد وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الاسرة والطفولة الشيخ فراس الصباح أمس حرص الوزارة على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية من خلال تقديم المساعدات للافراد والأسر الذين يمرون بظروف مادية تجعلهم غير قادرين على الحصول على الحد الأدنى لمستوى المعيشة كإحدى وسائل الحماية الاجتماعية.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الوزير فراس الصباح لـ«كونا» عقب ترؤسه اجتماعا عالي المستوى حول اعلان الدوحة الذي اقرته القمة العربية الـ 32 بالسعودية بعنوان «المضي قدما لما بعد 2030 نحو تنمية اجتماعية متعددة الأبعاد» وذلك خلال أعمال المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية الاجتماعية متعددة الأبعاد في الدوحة.

وأكد ان وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة الكويت تعد من أبرز وزارات ومؤسسات الدولة التي تقوم بدور كبير في الحماية الاجتماعية من خلال قطاعي التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية.

وأشار إلى أن حاضنات الاعمال وتنمية المشاريع تعد مشروعا أسريا وطنيا يعمل على دعم وتدريب وتأهيل المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة واكسابهم المهارات اللازمة للعمل في مختلف الميادين.

واضاف أن قطاع الرعاية الاجتماعية يضم إدارة رعاية المسنين للاهتمام بشؤون كبار السن فيما تختص إدارة رعاية الاحداث بإيواء ورعاية الأحداث لتهيئة وتحسين البيئة الأسرية كما ان إدارة الحضانة العائلية توفر رعاية للأبناء مجهولي الوالدين ومن في حكمهم وتوفير حاجاتهم الأساسية.

وتم التطرق في الجلسة إلى ورقة عمل بشأن تنفيذ اعلان الدوحة والتطرق إلى الجهات المعنية بتنفيذ الإعلان على المستوى الإقليمي العربي إضافة الى الاستماع لمداخلات بعض الحضور.

وكانت أعمال المنتدى العربي رفيع المستوى للتنمية الاجتماعية متعددة الابعاد انطلقت اليوم في الدوحة وتستمر مدة يومين بمشاركة وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الاسرة والطفولة الشيخ فراس الصباح.

وزير الخارجية يتلقى التهنئة من نظيره السعودي بمناسبة تعيينه في منصبه

عبدالله اليحيا

جرى اتصال هاتفي بين وزير الخارجية عبدالله اليحيا ووزير خارجية المملكة العربية السعودية الشقيقة الأمير فيصل بن فرحان آل سعود الذي قدم له خلاله التهنئة بمناسبة تعيينه وزيرا للخارجية في دولة الكويت.

وقالت وزارة الخارجية في بيان صحفي أمس إن بن فرحان أعرب عن أطيب تمنياته للوزير اليحيا بالتوفيق والسداد في مهام عمله والتطلع للعمل الوثيق بما يسهم في تعزيز العلاقات الأخوية المتينة ومصالح البلدين والشعبين الشقيقين وبما يعزز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

تتمات

افتتاح أكبر

أقيم حفل افتتاح المصفاة بولاية الدقم ظهر أمس، تحت رعاية وحضور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وأخيه صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عمان، حيث تفضل صاحب السمو الأمير وجلالة السلطان هيثم بن طارق، بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية الخاصة بافتتاح المصفاة.

وكان في استقبال سموه وأخيه جلالة السلطان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط الدكتور عماد محمد العتيقي، ووزير المالية بسلطنة عمان سلطان بن سالم الحبسي، وعدد من المسؤولين من الجانب الكويتي والعماني.

بعدها توجه صاحب السمو أمير البلاد وأخوه جلالة السلطان، وبمعيتهم رئيس مجلس ادارة مجموعة أوكيو ونائب رئيس جهاز الاستثمار العماني ملهم بن بشير الجرف، إلى غرفة التحكم الرئيسية بالمصفاة، حيث تم الاستماع إلى شرح تفصيلي عن عمليات المصفاة المشتركة.

ثم تم تقديم هدية تذكارية لصاحب السمو أمير البلاد، بهذه المناسبة، وقد تفضل سموه بالتوقيع على سجل الارث، بعدها غادر سموه وأخوه جلالة السلطان مكان الحفل بمثل ما استقبلا به من حفاوة وترحيب.

وفي مستهل الحفل تم عرض فيلم حول المشروع، والذي يعد أكبر مشروع استثماري في قطاع المصافي والبتروكيماويات، حيث سلط الضوء على الدور الحيوي للشراكة الكويتية العمانية في رحلة المصفاة نحو الرخاء.

وقد ألقى رئيس جهاز الاستثمار العماني عبد السلام المرشدي كلمة، قال فيها: إنها لسعادة غامرة أن تحتفي فيها سلطنة عمان بجانب دولة الكويت الشقيقة، بهذا المشروع المشترك بينهما، والذي يأتي تجسيدا للعلاقات المتجذرة بين البلدين منذ القدم.

وأكد المرشدي أنه واليوم تسر الأعين وتبتهج الأنفس أن ترى العماني مع شقيقه الكويتي يعملان في مكان واحد، يواصلان هذه المسيرة التاريخية المجيدة لتكون إرثا خالدا للأجيال القادمة يسترشد به على طريق السعي نحو الازدهار والتقدم. وتتويجا لهذا الإرث المشترك وتعزيزا لأواصر الصداقة المتجذرة؛ فقد تكاتفت جهود الجانبين للعمل على مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية، وهو أكبر مشروع استثماري بين دولتين خليجيتين في قطاع المصافي والبتروكيماويات بتكلفة جاوزت ثلاثة ونصف مليار ريال عماني «أي ما يعادل تسعة مليارات دولار أمريكي».

أضاف أن المصفاة تعد أول مصفاة خليجية تعتمد على النفط الخام المستورد في عملياتها ويتوقع أن تسهم في رفع إجمالي الطاقة التكريرية لسلطنة عمان إلى 500 ألف برميل يوميا بزيادة تبلغ 230 ألف برميل يوميا.

وقال: لقد تشرف هذا المشروع بأن وضع حجر أساسه جلالة السلطان هيثم بن طارق في عام 2018، واليوم نرى حصاد الجهد ونتاج البذل، لافتا إلى أنه على الرغم من أن العالم قد عصفت به خلال هذه السنوات مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية وغيرها، إلا أن الإصرار الذي تلين أمامه الصعاب والهمم الوقادة للعاملين على المشروع جاوزت كل تلك التحديات فعملت بجد واجتهاد للوصول إلى هذا اليوم.

وأشار إلى أن المشروع يقع في منطقة الدقم الاقتصادية والتي لا يخفى على أحد مدى أهميتها الاستراتيجية، لما تتميز به من موقع متفرد ولما تمتلكه من مقومات وحوافز تجعلها منطقة جذابة للاستثمارات.

وتوجه «بالشكر والثناء لشركة البترول الكويتية العالمية المملوكة لدولة الكويت الشقيقة، ولمجموعة أوكيو المملوكة لسلطنة عمان، على نتاج جهودهم التي نشهدها اليوم، فنهضتا بهذا الواجب الوطني خير نهوض».

بعدها ألقى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح كلمة، قال فيها: بكل فخر أقف أمامكم اليوم، ممثلا لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها – الشريك الكويتي في مصفاة الدقم – لنشهد معا التشغيل التجاري لأضخم مشروع خليجي مشترك. وأكد أن هذا الإنجاز يدل على الإخاء التاريخي بين سلطنة عمان الشقيقة وبلادي دولة الكويت، فقصتنا معكم يا اشقائي لم تبدأ بالدقم بل تعود إلى سفن الغوص حين أبحر أجدادنا، بحثا عن العيش الكريم.

أضاف أنه بعد الوصول إلى التشغيل التجاري الكامل لمصفاة الدقم، ستقوم المصفاة بتصريف النفط الكويتي الخام والنفط العماني وتكريره محققة الأهداف الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية، والتي تنص على الدخول في فرص استثمارية مع شركاء عالميين لتنمية قدرتنا التكريرية في الأسواق الواعدة، وذلك بهدف الوصول إلى قدرة تكريرية تبلغ 425 ألف برميل نفط يوميا بحلول عام 2025، وبحمد الله وبتعاون أشقائنا في السلطنة حققنا هذا الهدف قبل موعده.

وشدد على أن هذا الاحتفال لا يعد المحطة الأخيرة في طريق النجاح، بل هي وقفة مستحقة لنا لنقدر جهود العاملين والعاملات في مصفاة الدقم، ومن ثم نكمل السير، فالتحديات التي تعصف بصناعة النفط والغاز ليست بسهلة وأهمها التوجه العالمي للتحول بالطاقة الأمر الذي يستجوب العمل معا كيد واحدة لتأمين التشغيل الآمن والمربح للمصفاة لكي نجعلها صرحا عالميا للابتكار والريادة في صناعة التكرير العالمية.

المجلس يطالب

مخصصات رئيس الدولة الحالي مدة حكمه بمبلغ 50 مليون دينار سنويا، وترصد قيمة هذه المخصصات في الميزانية السنوية، وتحسب من مصروفات الدولة العامة.

ونصت مادته الثانية على أن تحدد شروط استحقاق أفراد العائلة الحاكمة في هذه المخصصات، وطريقة تقريرها وصرفها بأمر أميري، فيما حددت مادته الثالثة بأن يعمل به من تاريخ 17 ديسمبر 2023.

ويأتي هذا المشروع بقانون تنفيذا لنص المادة «78» من الدستور، والتي تنص على: «عند تولية رئيس الدولة تعين مخصصاته السنوية بقانون وذلك لمدة حكمه».

كما وافق المجلس على مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، للسنة المالية «2023–2024»، بإجماع الحضور البالغ عددهم 52 عضوا.

ويقضي مشروع القانون في مادته الأولى بفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2023–2024»، بمبلغ 50 مليون دينار، بميزانية وزارة المالية – الحسابات العامة – الباب الثامن مصروفات وتحويلات أخرى.

ونصت المادة الثانية بأخذ الاعتماد الإضافي المشار إليه في المادة الأولى، من المال الاحتياطي العام للدولة.

ووافق المجلس أيضا على طلب مقدم من بعض الأعضاء، بتشكيل لجنة مؤقتة لحماية الأسرة من المخدرات.

وزكى المجلس لعضوية اللجنة كلا من النواب الدكتور حمد المطر وحمد العبيد والدكتور حسن جوهر.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الشباب وزير الدولة لشؤون الاتصالات داود معرفي، في مداخلة له أثناء مناقشة البند، إن الحكومة ستلتزم كعادتها بالامتناع عن التصويت بانتخابات اللجان البرلمانية.

من جهة أخرى شرع مجلس الأمة في مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر مجلس الأمة في 31 أكتوبر 2023.

وشدد عدد من النواب في مداخلاتهم خلال مناقشة الخطاب الأميري، على ضرورة استمرار تعاون الحكومة ومجلس الأمة، والالتزام بالخارطة التشريعية وإقرار القوانين.

وأكدوا حتمية تعزيز النسيج الاجتماعي وتقوية الصف الداخلي وحماية الهوية الوطنية ومكافحة الفساد وحماية المؤسسة التشريعية وتنويع مصادر الدخل.

ودعوا إلى مراجعة قرارات وقف التعيينات والندب التي أضرت بشريحة كبيرة من المواطنين، والإسراع في إيقاف تلك القرارات حتى لا تستمر معاناة هؤلاء المواطنين، خصوصا مع انتفاء الظروف التي فرضتها.

من جهته قال النائب د. عبد الكريم الكندري إن الزيادات متوقفة منذ عام 2008 ولم تقف زيادة الأسعار، مشيرا إلى أن هذه الزيادات أصبحت استحقاقات بموجب توجيهات سامية.

وبين أن برنامج عمل الحكومة الذي قدمته أمس لم يتطرق إلى تحسين مستوى معيشة المواطن.

بدوره أكد النائب حمد العليان أن المجلس يسير على خطى ما سار عليه في دور الانعقاد الاول، والمسؤولية تتطلب تضافر الجهود، واستمرار التعاون البناء الذي أثمر إنشاء لجنة تنسيقية نيابية –حكومية أفرزت خارطة تشريعية.

وقال إن هذا التعاون لن يوقف النواب عن فتح ملفات الفساد، موضحا أن الخارطة التشريعية تضمنت الكثير من المشاريع بقوانين والتي تعزز من الميزانية العامة واستدامتها.

وأكد النائب حمد المدلج أن هناك تنسيقا نيابيا – حكوميا والتشريعات جاءت بأغلبية برلمانية، معتبرا أنه إذا كان هناك خلل في التنسيق القادم فلا سبيل إلا الاستناد إلى اللائحة والدستور.

وقال إن حماية المؤسسة التشريعية أمر مستحق على النواب، معتبرا أنه لا شأن للحكومة في مواكبة الخارطة التشريعية مع برنامج عملها، فلا شأن للحكومة بما يقرره نواب الأمة من تشريعات.

وقال النائب محمد هايف إن التعاون بين السلطتين هو لمصلحة البلاد والعباد، مشيرا إلى أن هناك قرارات شلّت البلد مثل وقف التعيينات والندب والترقيات.

وشدد هايف على ضرورة مراجعة تلك القرارات التي أثرت تأثيرا سلبيا على المواطنين ووقفها فورا حتى لا تستمر معاناتهم.

من جانبه أكد النائب د. حسن جوهر أنه لم يسبق في تاريخ الكويت السياسي أن التقت إرادة المجلس والحكومة والقيادة السياسية لتحضير الأرضية لمواجهة التحديات والتصدي لما هو قادم.

ورأى أن إقرار مجلس الأمة مجموعة من التشريعات كانت بداية حسنة تضمنت إصلاحات حقيقية في كثير من مفاصل الدولة وقوانين واعدة لتنويع مصادر الدخل وتحقيق استدامة مالية للدولة.

وطالب النائب عبدالله الأنبعي الحكومة بضرورة الانتهاء من الدولة الريعية، مؤكدا أن مجلس الأمة قدم العديد من القوانين من أجل رفع مستوى دخل الفرد وتنويع مصادر الدخل وتوفير أموال على الدولة من خلال المدن السكنية.

وطالب النائب د. عادل الدمخي الحكومة الحالية بالالتزام بالخارطة التشريعية التي تم التوافق عليها مع الحكومة السابقة نظرا لأن هناك قوانين عاجلة في تلك الخارطة لا تحتمل التأخير.

من جهته شدد النائب فهد المسعود على ضرورة تعيين القياديين وفقا لمعايير الكفاءة والخبرة والأمانة والنزاهة، وبعيدا عن الواسطة والمحسوبية وتطبيق قواعد الحوكمة في التعيينات وتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتحويل الكويت إلى بلد جاذب للاستثمار والتحول الرقمي الشامل وغير ذلك.

ورأى النائب أسامة الزيد أن أصحاب النفوذ والمصالح الشخصية والضيقة، ما زالوا يقاومون التغيير والإصلاح ويقللون من حجم الإنجازات والقوانين المنجزة.

واعتبر النائب عبدالله المضف أن برنامج عمل الحكومة لا يقوم به رئيس الحكومة ولا الوزراء، لكن من يقوم بتنفيذه قيادات كانت تأتي في السابق بالواسطة والمحسوبية والترضيات السياسية، مؤكدا أن قرار وقف التعيينات عطل العديد من الخريجين.

اليوسف : تذليل

جواز سفر»، وقالت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحفي، ان وزير الداخلية بالوكالة قام بزيارة تفقدية أمس، إلى إدارة الإبعاد وشؤون التوقيف المؤقت، لمتابعة سير العمل والتعرف على المشكلات ووضع الحلول لها.

وشدد الشيخ اليوسف على ضرورة إيجاد آلية لتسهيل إجراءات المبعدين، وخصوصا «الذين لا يحملون جواز سفر» بالتنسيق مع سفاراتهم لسرعة اعادتهم الى بلدانهم ومعالجة جميع السلبيات.

كما طالب بوضع رؤية مستقبلية لتطوير إدارة الإبعاد وشؤون التوقيف المؤقت وإزالة العقبات والمشاكل المتعلقة بهذه الادارة الحيوية.

السعودية : لا علاقات

وفي ضوء ما ورد على لسان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي بهذا الشأن، فإن وزارة الخارجية تؤكد أن موقف المملكة، كان ولا يزال ثابتا تجاه القضية الفلسطينية، وضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة.

وأشار البيان إلى أن المملكة أبلغت موقفها الثابت للإدارة الأميركية، بأنه لن تكون هناك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ما لم يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وانسحاب كافة أفراد قوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة.

إلى ذلك، جددت «الخارجية» السعودية دعوتها للمجتمع الدولي – وعلى وجه الخصوص – الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، التي لم تعترف حتى الآن بالدولة الفلسطينية، بأهمية الإسراع في الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ليتمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة وليتحقق السلام الشامل والعادل للجميع.

وكان كيربي أشار إلى أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، تلقت إشارات إيجابية، حول استعداد السعودية وإسرائيل للنقاش حول تطبيع العلاقات بينهما.

يشار إلى أنه منذ بدء الحرب في قطاع غزة يوم السابع من أكتوبر الماضي، أكدت الرياض مراراً وتكراراً دعمها للقضية الفلسطينية وحل الدولتين، مشددة على ضرورة الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني.

كما أدانت أكثر من مرة الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية في غزة، لا سيما مع ارتفاع أعداد القتلى المدنيين في القطاع المحاصر.

قطر تسقط

أمس الأربعاء، على ملعب «الثمامة»، بالدور نصف النهائي من بطولة كأس الأمم الآسيوية.

سجل ثلاثية العنابي القطري كل من: جاسم الجابر في الدقيقة 17، أكرم عفيف في الدقيقة 43، المعز علي حسن في الدقيقة 82، فيما أحرز سباعية أزمون هدف المنتخب الإيراني الأول، قبل أن يضيف علي رضا جهانبخش الهدف الثاني، من ركلة جزاء في الدقيقة 51.

وتقدم المنتخب الإيراني، أولا في نتيجة اللقاء، بعد الارتباك الدفاعي داخل منطقة جزاء منتخب قطر؛ لتصل الكرة إلى آزمون الذي سدد كرة خلفية، سكنت شباك حارس المرمى.

وتعادل المنتخب القطري بعد ذلك، بتصويبة من جاسم الجابر، على حدود منطقة الجزاء، بعد تمريرة من أكرم عفيف؛ لترتطم بالدفاع وتسكن الشباك.

أضاف منتخب قطر، ثاني الأهداف عن طريق أكرم عفيف، بعد تصويبة صاروخية من داخل منطقة الجزاء، استقرت في الزاوية اليسرى لحارس المنتخب الإيراني.

ونجح المنتخب الإيراني بعد ذلك في إدراك التعادل من ركلة جزاء سجلها علي رضا جهانبخش، قبل أن يتقدم المنتخب القطري من جديد بهدف حاسم من تصويبة قوية من داخل منطقة الجزاء سددها المعز علي حسن.

وستكون الجماهير العربية على موعد مع تكرار إنجاز غائب منذ نسخة 2007 بين المنتخبين القطري والأردني

وكان المنتخب الأردني أول الواصلين إلى المباراة النهائية بعد تخطيه لعقبة نظيره الكوري الجنوبي بهدفين دون رد، ليبلغ النهائي الأول في تاريخ مشاركاته بكأس آسيا.

وشهدت بطولة كأس آسيا، مواجهة منتخبين عربيين بالنهائي، في مناسبتين فقط، كانت الأولى في نسخة 1996 التي أقيمت في الإمارات العربية المتحدة.

وتوج باللقب المنتخب السعودي بعد الفوز على نظيره الإماراتي بركلات الترجيح 4–2، بعد نهاية المباراة بالتعادل السلبي.

أما النهائي الثاني الذي جمع منتخبين عربين فكان في نسخة 2007، التي أقيمت في إندونيسيا، وحقق اللقب المنتخب العراقي على حساب نظيره السعودي بفضل رأسية يونس محمود.

«حماس» تشترط

تامة ومستدامة على 3 مراحل، تستمر كل مرحلة 45 يوما، وتشمل التوافق على تبادل الأسرى وجثامين الموتى، وإنهاء الحصار، وإعادة الإعمار.

وطالبت «حماس» بأن يتم الانتهاء من مباحثات التهدئة التامة قبل بدء المرحلة الثانية، وضمان خروج القوات الإسرائيلية خارج حدود القطاع، وبدء عملية الإعمار.

ووفقا للمصادر ذاتها، عرضت حركة حماس في المرحلة الأولى إطلاق المحتجزين الإسرائيليين من النساء والأطفال والمسنين والمرضى مقابل 1500 أسير، بينهم 500 من أصحاب المؤبدات والأحكام العالية، إضافة إلى جميع النساء والأطفال وكبار السن في سجون الاحتلال.

كما اشترطت الحركة «وقفا كاملا» للعمليات العسكرية من الجانبين، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق السكنية بكافة مناطق القطاع، وإدخال ما لا يقل عن 500 شاحنة يوميا من المساعدات والوقود إلى كافة مناطق قطاع غزة خلال المرحلة الأولى.

وأوضحت المصادر أن حركة حماس طالبت في المرحلة الأولى أيضا بعودة النازحين إلى أماكن سكناهم، وضمان حرية الحركة بين شمال وجنوب القطاع، وفتح المعابر.

واشتمل رد الحركة على ضرورة الموافقة على إدخال ما لا يقل عن 60 ألف مسكن مؤقت و200 ألف خيمة إيواء إلى القطاع خلال المرحلة الأولى، إضافة إلى إقرار خطة إعمار البيوت والمنشآت الاقتصادية والمرافق العامة التي دمرت، وذلك خلال مدة لا تتجاوز 3 سنوات.

وتتضمن المرحلة الأولى أيضا إعادة تشغيل المستشفيات وترميم المنشآت الطبية المتضررة.

وتشمل المرحلة الثانية تسليم حماس الأسرى العسكريين الإسرائيليين على أن تقوم تل أبيب بإطلاق عدد معين من الأسرى الفلسطينيين، إضافة إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع مناطق القطاع.

وطالبت حركة حماس –ضمن هذه المرحلة، وفقا لما نقلته وكالة الأناضول– بالانتهاء من محادثات الوقف الكامل للحرب، واستمرار جميع الإجراءات الإنسانية المطبقة بالمرحلة الأولى، إضافة إلى البدء الفعلي لعملية إعادة الإعمار.

ووفقا لرؤية الحركة، تشمل المرحلة الثالثة تبادل جثامين ورفات الموتى لدى الجانبين بعد التعرف إليها.

وتضمنت المطالب التي رفعتها حركة حماس وقف اقتحام المستوطنين الأقصى الشريف، وعودة الأوضاع في المسجد المبارك إلى ما قبل عام 2002.

وشددت الحركة على ضرورة إتمام إجراءات قانونية تمنع إسرائيل من اعتقال الأسرى المفرج عنهم ضمن الصفقة، كما طلبت أن تكون قطر ومصر والولايات المتحدة وتركيا وروسيا ضامنة لتنفيذ هذا الاتفاق.

في المقابل، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سيقود – في وقت لاحق اليوم– مناقشات بشأن رد حماس.

ونقلت القناة الـ13 عن مسؤول – لم تسمّه– قوله «هناك العديد من النقاط في رد حماس لا يمكن قبولها، والمعضلة في الوقت الحالي هي ما إذا كان سيتم رفض المطالب بشكل مباشر أو الدخول في مفاوضات في محاولة لتخفيفها، والقرار سيُتخذ في نهاية النقاش مع رئيس الوزراء».

مصر : أكبر

أن ذلك جاء خلال اجتماع الرئيس المصري برئيس الحكومة مصطفى مدبولي ووزير المالية محمد معيط.

وطالب السيسي بضرورة بذل أقصى الجهد لتخفيف الأعباء المعيشية بشكل عاجل، واحتواء أكبر قدر من تداعيات الأزمات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية وتأثيراتها الداخلية.

وأشار البيان إلى أن الحزمة الاجتماعية تتضمن زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيه أي «38 دولارا»، بنسبة 10 في المئة من الأجر الوظيفي للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية و15 في المئة من الأجر الأساسي لغير المخاطبين بتكلفة 11 مليار جنيه أي «355 مليون دولار».

ولفت إلى صرف حافز إضافي بقيمة 5ر37 مليار جنيه أي ما يعادل «1.2 مليار دولار»، وذلك بتكلفة إجمالية نحو 65 مليار جنيه أي «2.1 مليار دولار» بما ينعكس في رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50 في المئة.

وأضاف البيان أن الحزمة الاجتماعية تتضمن كذلك تخصيص 15 مليار جنيه أي ما يعادل «500 مليون دولار» زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتخصيص 6 مليارات جنيه أي «195 مليون دولار» لتعيين 120 ألفا من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.

وشملت الحزمة الاجتماعية التي وجه بها الرئيس السيسي، 15 في المئة زيادة في المعاشات لـ 13 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية 74 مليار جنيه أي «4ر2 مليار دولار» و15 في المئة زيادة في معاشات «تكافل وكرامة» بتكلفة 5ر5 مليارات جنيه أي ما يعادل «178 مليون دولار».